لعلم عرفان وظن تهمه تعدية لواحد ملتزمه (١) إذا كانت " علم " بمعنى عرف تعدت إلى مفعول واحد، كقولك: " علمت زيدا " أي: عرفته، ومنه قوله تعالى: (والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئا). وكذلك إذا كانت " ظن " بمعنى اتهم تعدت إلى مفعول واحد، كقولك: ظننت زيدا " أي: اتهمته، ومنه قوله تعالى: (وما هو على الغيب بظنين) أي: بمتهم. * * * ولرأى الرؤيا انم ما لعلما طالب مفعولين من قبل انتمى (٢) إذا كانت رأى حلمية (٣) - أي: للرؤيا في المنام - تعدت إلى المفعولين .كما تتعدى إليهما " علم " المذكورة من قبل، وإلى هذا أشار بقوله: " ولرأى

الرؤيا انم " أي: انسب لرأى التي مصدرها الرؤيا ما نسب لعلم المتعدية إلى اثنين، فعبر عن الحلمية بما ذكر، لان " الرؤيا " وإن كانت تقع مصدرا لغير " رأى " الحلمية، فالمشهور كونها مصدرا لها (١)، ومثال استعمال " رأى " الحلمية متعدية إلى اثنين قوله تعالى: (إني أراني أعصر خمرا)، فالياء مفعول أول، و " أعصر خمرا " جملة في موضع المفعول الثاني، وكذلك قوله: ١٣١ - أبو حنش يؤرقني، وطلق، وعمار، وآونة أثالا أراهم رفقتي، حتى إذا ما تجافى الليل وانخزل انخزالا إذا أنا كالذي يجري لورد إلى آل، .* * * .فلم يدرك بلالا فالهاء والميم في " أراهم ": المفعول الاول، و " رفقتي " هو المفعول الثاني ...

ولا تجز هنا بلا دليل سقوط مفعولين أو مفعول (١) لا يجوز في هذا الباب سقوط المفعولين، ولا سقوط أحدهما، إلا إذا دل دليل على ذلك. فمثال حذف المفعولين للدلالة أن يقال: " هل ظننت زيدا قائما " ؟ فتقول: " ظننت "، التقدير: " ظننت زيدا قائما " فحذفت المفعولين لدلالة ما قبلهما عليهما، ومنه قوله: ١٣٢ - بأي كتاب أم بأية سنة ترى حبهم عارا علي وتحسب ؟ أي: " وتحسب ..حبهم عارا علي " فحذف المفعولين - وهما: " حبهم "، و " عارا على " - لدلالة ما قبلهما عليهما ومثال حذف أحدهما للدلالة أن يقال: " هل ظننت أحدا قائما " ؟ فتقول: " ظننت زيدا " أي: ظننت زيدا قائما، فتحذف الثاني للدلالة عليه، ومنه قوله: ١٣٣ - ولقد نزلت - فلا تظني غيره - مني بمنزلة المحب المكرم أي: " فلا تظني غيره واقعا " ف " غيره " هو المفعول الاول، و " واقعا " هو المفعول ..الثاني

وهذا الذي ذكره المصنف هو الصحيح من مذاهب النحويين. فإن لم يدل دليل على الحذف لم يجز: لا فيهما، ولا في أحدهما، فلا تقول: " ظننت "، ولا " ظننت زيدا "، ولا " ظننت قائما " تريد " (ظننت زيدا قائما ". * * * وكتظن اجعل " تقول " إن ولي مستفهما به ولم ينفصل (١

بغير ظرف، أو كظرف، أو عمل وإن ببعض ذي فصلت يحتمل (١) القول شأنه إذا وقعت بعده جملة أن تحكى، نحو " قال زيد عمرو منطلق "، و " تقول زيد منطلق " لكن الجملة بعده في موضع نصب على المفعولية. ويجوز إجراؤه مجرى الظن، فينصب المبتدأ والخبر مفعولين، كما تنصبهما " ظن ". والمشهور أن للعرب في ذلك مذهبين، أحدهما - وهو مذهب عامة العرب - أنه لا يجرى القول مجرى

الظن إلا بشروط – ذكرها المصنف – أربعة، وهي التي ذكرها عامة النحويين، الاول: أن يكون الفعل مضارعا، الثاني: أن يكون للمخاطب، وإليهما أشار بقوله: " اجعل نقول " فإن " تقول " مضارع، وهو للمخاطب، الشرط الثالث: أن يكون مسبوقا باستفهام،.

وإليه أشار بقوله: " إن ولي مستفهما به "، الشرط الرابع: أن لا يفصل بينهما – أي بين الاستفهام والفعل – بغير ظرف، ولا مجرور، ولا معمول الفعل، فإن فصل بأحدها لم يضر، وهذا هو المراد بقوله: " ولم ينفصل بغير ظرف – إلى آخره ". فمثال ما اجتمعت فيه الشروط قولك: " أتقول عمرا منطلقا "، فعمرا: مفعول أول، ومنطلقا: مفعول ثان، ومنه قوله: ١٣٤ – متى تقول القلص الرواسما يحملن أم قاسم وقاسما.

فلو كان الفعل غير مضارع، نحو " قال زيد عمرو منطلق " لم ينصب القول مفعولين عند هؤلاء، وكذا إن كان مضارعا بغير تاء، نحو " يقول زيد عمرو منطلق " أو لم يكن مسبوقا باستفهام، نحو " أنت تقول عمرو منطلق " أو سبق باستفهام ولكن فصل بغير ظرف، ولا [جار و] مجرور، ولا معمول له، نحو " أأنت تقول زيد منطلق " فإن فصل بأحدها لم يضر، نحو " أعندك تقول زيدا منطلقا "، و " أفي الدار تقول زيدا منطلقا "، و " أعمرا تقول منطلقا "، ومنه قوله: (*) ١٣٥ – أجهالا تقول بني لؤي لعمر أبيك أم متجاهلينا فبني [لؤي]: مفعول أول، وجهالا: مفعول ثان